مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: إدارة التنمية المستدامة وأثارها السياسية والاقتصادية على العراق بعد عام 2010
اسم الكاتب: أ.م.د. سيران قاسم محمود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7858
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i32.197

TJFPS

ISSUE 32

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

إدارة التنمية المستدامة وأثارها السياسية والاقتصادية على العراق بعد عام 2010

The Management of Sustainable Development and its Political and Economic impacts on Iraq after 2010

Dr. Siran Qasem Mahmood [a]
Ministry of Higher Education and Scientific Research, Iraq, Baghdad.[a]

أ م.د. سيران قاسم محمود [a]*
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز الوزارة الدائرة الادارية والمالية، العراق، بغداد.

Article info.

Article history:
- Received: April 30, 2023
- Accepted: 10 May . 2023
- Available online: June 30, 2023

Keywords:
- Developmental Process
- Development Department
- Rental economy
- Development Indicators
- National Development Plans

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Sustainable development is one of the most important special studies, which constitutes an entity of knowledge and an integrated academic system , as the efforts of the countries of the world combined to pay attention to it , so it was due to the developments and problems that the world witnessed, human needs and the increasing risks on the one hand, and the possibility of depletion of energy resources and its inability to renew on the other hand, the need to adopt development appeared To confront sustainable political , economic and social problems because neglecting them will affect all sectors , so the need to lay foundations , rules and future strategies and adopt a methodology and good governance to promote and develop the development process because the success of any country and society depends on the extent of the ability of individuals to develop and pay attention to development and investment plans, and Iraq has resources, energies and capabilities, but It has not been properly employed to achieve progress in indicators of sustainable development and to provide a decent standard of living for members of society and to guarantee the rights of

* **Corresponding Author**: Siran Qasem Mahmood, **E-Mail**: siran.qasem@gmail.com ,**Tel**:xxx , **Affiliation**: Ministry of Higher Education and Scientific Research, Iraq, Baghdad.

future generations, as well as the absence of wise development management in setting and implementing policies, programs and plans to bring about a quantum leap in all sectors because efficient management is able to achieve high levels of sustainable development Even if there are human and material obstacles.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 30 نيسان /2023
- القبول : 10 أيار /2023
- النشر المباشر: 30 حزيران /2023

الكلمات المفتاحية:
- العملية التنموية
- ادارة التنمية
- الاقتصاد الريعي
- مؤشرات التنمية
- خطط التنمية الوطنية

الخلاصة : تعد التنمية المستدامة من أهم الدراسات الخاصة والتي تشكل كياناً من المعرفة ونظاماً اكاديمياً متكاملاً اذ تضافرت جهود دول العالم للاهتمام بها فكانت للتطورات والمشكلات التي شهدها العالم ، وللحاجات البشرية وتعاظم المخاطر من جهة وامكانية نضوب موارد الطاقة وعدم قدرتها على التجديد من جهة اخرى ظهرت الحاجة الى تبني التنمية المستدامة لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لان اهمالها سيؤثر على جميع القطاعات، فضرورة وضع اسس وقواعد واستراتيجيات مستقبلية واعتماد منهجية وحكم رشيد لتعزيز وتطوير العملية التنموية لان نجاح اية دولة ومجتمع يعتمد على مدى قدرة الافراد والحكومات على التطوير والاهتمام بالخطط التنموية والاستثمارية ، والعراق يمتلك موارد وطاقات وامكانات لكن لم توظفها بالشكل صحيح لتحقق تقدم في مؤشرات التنمية المستدامة وتوفر مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع وتضمن حقوق الاجيال القادمة ، كذلك غياب الإدارة التنموية الحكيمة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج والخطط لأحداث نقلة نوعية في جميع القطاعات لان الادارة الكفؤة تكون قادرة على تحقيق مستويات عالية في التنمية المستدامة حتى وان وجدت معوقات بشرية ومادية.

المقدمة:

أن التنمية المستدامة وادارتها من المفاهيم الشائعة في العالم والمرنة بين المتخصصين والباحثين وذلك بما يخدم تخصصاتهم ، وكذلك لها دور كبير في الدراسات البيئة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وتميزها بالعمومية اذ تعد قضية مصيرية مستقبلية ،فعملت الحكومات عبر مؤسساتها على تبني وتطوير خطط التنمية المستدامة ومواجهة تحدياتها واخذت تتوسع تدريجياً ولا سيما بعد صدور تقرير الامم المتحدة عبر مؤتمراتها الإنمائية وقيام الدول بتوظيف مواردها البشرية والمالية لإنجاح وتحقيق اهداف التنمية المستدامة وقدرتها على ادارتها لان الاخيرة لها تأثير كبير على متغيرات العملية التنموية ، ولاتزال الدولة العراقية في صراع مستمر بمواجهة التحديات والصعوبات في تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة لوجود عوائق وأزمات وظروف كانت سبباً وراء تراجع مؤشرات التنمية منها تقلبات اسعار النفط والتي أثرت على الموازنات العامة وتعرض البلد الى صراعات وحروب وسيطرة التنظيمات والجماعات الارهابية (تنظيم داعش الارهابي) على بعض المحافظات وتدميرها اذ تعرض النظام السياسي والاقتصادي الى ازمات عديدة في ظل امتلاكها

القدرات والامكانات لكن سوء الادارة وعدم توظيف تلك الامكانات بالشكل الصحيح أدت الى انعكاسها سلباً على مؤشرات التنمية المستدامة وصعوبة الوصول الى تحقيق الاهداف الإنمائية للتنمية المستدامة .

مشكلة البحث :يعد العراق من الدول الريعية باعتمادها على الايرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة ، وأن غياب سياسة التنويع الاقتصادي والافتقار الى الخطط والبرامج التنموية وقلة امكانياتها في مواجهة التحديات والتي كانت لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية عبر عقود ولاسيما بعد تغيير النظام السياسي عام 2003 على عملية ادارة التنمية المستدامة وتراجع مؤشراتها .

فرضية البحث: لخطط التنمية الوطنية والاستراتيجية تأثير كبير على العملية التنموية وأن تحقيقها تؤدي الى تطور وتقدم مؤشرات التنمية المستدامة اي كلما زاد الاهتمام بمجالات التنمية البشرية فأن ذلك يؤثر بالإيجاب في دفع عجلة التنمية المستدامة الى الامام وتحقيق المزيد من التطور ، اي وجود علاقة طردية بين عملية ادارة التنمية المستدامة وانعكاساتها السياسية والاقتصادية اذ للإدارة الرشيدة دور في دعم العملية التنموية بتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم والتطور والازدهار الاقتصادي والعكس هو صحيح.

اهمية البحث :للتنمية البشرية واليات ادارتها تأثير بارز على بناء قدرات الافراد المادية والفكرية اذ يعد الاساس في تحقيق تنمية سياسية واقتصادية ورفع معدلات النمو في القطاعات كافة ، اذ تكمن اهمية البحث في ادارة التنمية المستدامة بشكل صحيح فأنها تحقق الاهداف المرجوة عبر توظيف الامكانات والقدرات في التنمية وبيان اهم الانعكاسات ولاسيما السياسية والاقتصادية ومواجهة التحديات وتحديد المعوقات وبيان مدى تأثيرها على ادارة العملية التنموية .

اهدف البحث:بيان آليات ادارة التنمية المستدامة في العراق وانعكاساتها على الواقع ومواجهة تداعياتها في المجالات كافة ،اظهار مدى قدرة الدولة العراقية في ادارة التنمية المستدامة في ظل ما تملكه من قدرات وطاقات هائلة وهل تستطيع الدولة أن تحقق التطور والازدهار، عمل الحكومة على تحديد مسار التنمية المستدامة وتقديم الرؤى المستقبلية .

هيكلية البحث : تضمُن البحث ثلاث مباحث وهي : **المبحث الاول** : ماهية التنمية المستدامة وادارتها **(ادارة التنمية)، والمبحث الثاني** : واقع وادارة التنمية المستدامة في العراق وفق خطط التنمية الوطنية وتحدياتها، **والمبحث الثالث** : الانعكاسات السياسية والاقتصادية على العملية التنموية في العراق .

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة وإدارتها (إدارة التنمية)

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987عبر لجنة لمفهوم التنمية المستدامة (Brundtland)،التنمية البشرية من المواضيع المهمة لدى الباحثين والمتخصصين وعلى المستوى الدولي والمحلي لتركيزها على العامل البشري لان الاخير هو المحرك الرئيسي للتنمية وتطويرها ، فالتنمية البشرية تهدف الى ضمان حياة افضل للناس وعيشهم بمستوى لائق خالي من الامراض اذ تعد مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليكون امام الفرد فرص عمل ويمثل عنصرا منتجاً واحترامه للذات وانتمائه للوطن[1]، فصدر أول تقرير للتنمية البشرية في عام 1990 من قبل البرنامج الانمائي للأمم المتحدة عندما حددوا مفهوم التنمية البشرية واسسها ومبادئها وابعادها وتركيزها على العنصر البشري ، فعرفها **البرنامج الانمائي للأمم المتحدة** على انها : (تنمية موالية للناس ولغرض العمل ومواليه للطبيعة تعطي الاولوية للحد من العمالة المنتجة والفقر والتكامل الاجتماعي واعادة توليد البيئة في التوازن بين الاعداد البشرية وما لدى المجتمعات من قدرات هائلة ومتنوعة)[2].

ومن **مؤشرات التنمية** في بلدان العالم والتي تم تبنيها في تقرير التنمية البشرية الصادرة من الامم المتحدة عام 2019 بانقسام دول العربية الى مراتب تنموية أربع وهي[3]: **المرتبة الاولى** : تكون فيها التنمية البشرية (مرتفعة جدا) اذ تضم دول الخليج العربي المصدرة للنفط الخام وهي كلا من (السعودية– الامارات– البحرين –الكويت– قطر) ويكون فيها نصيب الفرد ضمن هذه المجموعة ذات مستوى مرتفع جدا، **والمرتبة الثانية** : ضمن هذه المجموعة تكون التنمية البشرية (مرتفعة) اذ تضم (تونس– الجزائر– الاردن –لبنان–مصر– ليبيا)، **والمرتبة الثالثة** : تشمل الدول ذات تنمية بشرية (متوسطة) وتضم كلا من (العراق– فلسطين– المغرب) ، **والمرتبة الرابعة** : تكون التنمية البشرية (منخفضة) وتشمل كلا من (السودان–جزر القمر– موريتانيا)، ولم تضع برنامج الامم المتحدة كلا من(اليمن – الصومال) ضمن الفئات الاربعة المشار اليه اعلاه[4] ، **أما التنمية البشرية** : هي عملية توسيع خيارات الناس ، تهدف الى ضمان حياة افضل للناس مع

[1] حسن سالم الزبيدي ،السلوك الاداري والتنمية البشرية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،الاردن–عمان ، 2013 ، ص196

[2] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ،تقرير التنمية البشرية 1994، نيويورك ، 1994، ص 4

[3] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، الولايات المتحدة الامريكية–نيويورك ، 2019، ص300

[4] خضير عباس احمد النداوي، ورقات تحليلية –الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي سياسي، 7 كانون الاول، العراق، 2020 ص45

توسيع خياراتهم على أسس غير محدودة تمكنهم من العيش بمستوى لائق واستثمار القدرات البشرية في الجوانب كافة الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية وابعاد اخرى تتمثل في المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة هي : (التمكين – الاستدامة – الانصاف– الامن البشري)[1].

أولا : التنمية المستدامة : هي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الاجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والانشطة الموجهة نحو المستقبل، وعرفها الاقتصادي **(روبرت سولو)** بانها: (هي عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال القادمة وايصالها لهم بنفس الوضع الذي يرثه الجيل الحالي)[2]، فالتنمية المستدامة هي ليست نقلة واحدة وانما عملية مستمرة تمكن جميع افراد المجتمع على توسيع قدراتهم وتوظيفها ليجني ثمارها الجيل الحاضر وفي الوقت ذاته تجني الاجيال القادمة ثمارها ، فالتنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الحاضر دون الاخلال بالقدرة على تلبية احتياجات المستقبل اي : التغيير والتصور والتقدم[3]، **ومن مؤشرات قياس التنمية المستدامة هي[4] :**

1- المؤشرات المؤسسية : تشمل (القدرة المؤسسية – الاطار المؤسسي)

2- المؤشرات الاقتصادية : تتضمن :

أ-الهيكل الاقتصادي : (الميزان التجاري – الاداء الاقتصادي – الحالة المالية)

ب- انماط الاستهلاك والانتاج : (استخدام الطاقة – استهلاك مواد – النقل والمواصلات – انتاج وادارة النفايات)

3- المؤشرات البيئية : وتشمل :

---

[1] حيدر طالب موسى، واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية – كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المثنى، المجلد الخامس ،العدد الاول ، 2015، ص9

[2] عبد القادر محمد عبد القادر ،قضايا اقتصادية معاصرة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2005، ص205

[3] بومعراف الياس وعماري عمار، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7 ، 2007–2009، جامعة الحاج لخضر باتنه ،ص27 وما بعدها، كذلك ينظر: توفيق بوستي ، السياسة الصحية والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة 8 مالي، الجزائر، ص45

[4] ان التنمية المستدامة هي تغيير اجتماعي عبر ايدلوجية معينة اذ انها عملية معقدة على المدى الطويل متكاملة وشاملة في ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وعدم تجاهل الضوابط البيئية وتطور الموارد البشرية وتجنب دمار الموارد الطبيعية فعملية التنمية موجه باتجاه الافضل لجميع افراد المجتمع، ينظر: مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 26 ،جوان، 2006، ص192

أ- الغلاف الجوي (استهلاك طبقة الاوزون- التغيير المناخي - نوعية الهواء)

ب-الاراضي (التصحر- الزراعة - الغابات)

ت-البحار والمحيطات والمناطق الساحلية (مصائد الاسماك)

ث-المياه العذبة

ج-التنوع الحيوي

4-المؤشرات الاجتماعية : تشمل :

أ- العدالة الاجتماعية : (معدل البطالة - العدالة في النوع الاجتماعي - الفقر)

ب-الصحة العامة : (العمر المتوقع عند الولادة - حالة التغذية-الرعاية الصحية - نسبة السكان ممن لديهم مرافق للصرف الصحي)

ت-التعليم : (محو الامية - مستوى التعليم)

ث-الامن

ج-السكان

ومن اهم أبعاد التنمية المستدامة: البعد الاقتصادي : تشمل تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات والحفاظ على البيئة من التلوث وتحقيق قدر اكبر من المساواة في توزيع الموارد ، **البعد البيئي**: تتمثل في الاستخدام الامثل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها وتدمير الغطاء النباتي واستعمال المبيدات وتحسين شبكات المياه وحماية المناخ من الاحتباس الحراري والعمل على نشر الوعي بالبيئة الاجتماعية والثقافية والحضرية ، **البعد الاجتماعي** : العمل على الحد من البطالة والفقر وانهما تعدان الاساس في الاستدامة عبر تحقيق العدل والحراك الاجتماعي فضلاً عن الصحة والتعليم والتنوع الثقافي ، **البعد التكنلوجي** : الاستخدام الامثل لتكنلوجيا اذ ان غالبية الدول النامية فيها نفايات متدفقة ومنتشرة وعدم خضوعها الى رقابة ، **البعد السياسي** : من اهم الجوانب هو السياسي اذ هي الركيزة الاساسية في التنمية المستدامة وذلك عبر تجسيد مبادئ الشفافية والحكم الرشيد في اتخاذ القرارات وادارة سياسية صارمة لمراعاة مرتكزات الديمقراطية فضلاً عن ذلك عدم استغلال النفوذ من قبل صناع القرار لأنها تلحق اضرار بالأجيال المستقبلية.

اذاً عملية **التنمية المستدامة** متحركة مستمرة متغيرة ولا تقتصر على الجيل الحالي او لفترة زمنية معينة وانما تكون على المدى البعيد ولمستقبل الاجيال القادمة بما ينسجم مع قدراتهم اي أن التنمية المستدامة هي وجود تطور مستمر تهدف الى توفير مستوى معيشي لائق لأفراد الاجيال الحاضرة والمستقبل والحفاظ على البيئة والرفاهية الاقتصادية ، ومن اهم **المقومات الاساسية للتنمية المستدامة:** (الادارة البيئية السليمة – تلبية الحاجات الانسانية للسكان– التنمية البشرية – الاقتصاد البيئي– الاعتماد على الذات والتعاون الدولي لحل المشكلات البيئة العالمية)[1].

ثانياً: التنمية السياسية: عرفها العديد من المفكرين والباحثين منهم عرفها (ماكس فيبر) بانها: (التنمية الادارية والقانونية)،وتعريف (فريد ريجز) هي: (الاستقرار والتغيير المنظم) ، وعرفها (غابريل الموند) بانها : (وضع اطار لتحليل التنمية السياسية في اي نظام سياسي تتمثل في ثلاثة ابعاد ومعايير هي اسلوب الاداء بأنه يميز بين النظم السياسية الحديثة المتميزة بالعمومية في التنشئة والتحديد ويخلق ولاءات النظام القوي والنظم السياسية التقليدية المتميزة بالخصوصية والانتشار ويكرس الولاء للجماعات الفرعية من عشائرية والطائفية والاسرة)[2].

ثالثاً: التنمية الشاملة : هي مجموعة من التغييرات الجذرية في المجتمع لاكتساب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر ليضمن تحسين مستوى الحياة لكل افراد المجتمع اي زيادة قدرة الاجهزة على الاستجابة للحاجات الاساسية بالشكل التي تكفل زيادة نسب الاشباع لتلك الحاجات ، لذا تعد مفهوم شامل اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتتطلب عمل تحولات جذرية في الجوانب كافة [3].

---

[1] بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة ،التنمية المستدامة في الجزائر: بين حتمية التطور وواقع التسيير، على الرابط : www.aniv-chlef.dz

[2] وهناك من عرف التنمية السياسية بانها :احد الجوانب العلمية للتغيير المجتمعي ،وانها بناء الديمقراطية ،تعبئة المشاركة الجماهيرية او هي احد جوانب التنمية والتي تركز على ثلاث اسس هي : ترشيد السلطة– تمييز الوظائف السياسية الجديدة– زيادة المشاركة السياسية ،والتنمية المستدامة هي:حق كل جيل في توريث الجيل الذي يخلفه ويليه جملة من الاصول الانتاجية والطبيعية كما ورثها ممن سبقه من الاجيال البشرية للمزيد ينظر: عبد الجبار محمود العبيدي وايوب تور حمد ،العوامل المحددة لعملية التنمية المستدامة في اقليم كردستان،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 21، العدد 82 ، 2015 ، ص298

[3] عقيل عيسى محمد وايمان حميد، دور قطاع التعليم في عملية التنمية الشاملة ، مجلة اشراقات تنموية ،المجلد 4، العدد 20، 2019،ص246

رابعاً: ادارة التنمية : لها اهمية كبيرة في توجيه السياسات للمسار الصائب عبر اتخاذ وتنفيذ الخطط التنموية والمشاريع الاستثمارية والاقتصادية في ظل الهياكل الادارية لتحقيق تنمية مستدامة والنهوض بالمجتمع عبر ادارة جيدة وذات كفاءة، **فالإدارة** : هي فن وعلم في ربط الجهود الانسانية في اطار تنظيمي بهدف الوصول الى أهداف معينة ، **والتنمية** :هي أوسع واشمل للأبعاد والجوانب منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنلوجية لتحقيق الرفاه المجتمعي[1].

ويمكن تعريف **ادارة التنمية** بانها : (هي الادارة التي تهتم بتنفيذ وتخطيط البرامج التنموية عبر دعم الادارة السياسية وقدرتها على ترجمة كل رغبات المجتمع الى واقع عبر صياغتها وتنفيذها من خطط وبرامج ذات كفاءة عالية وفاعلية)[2]، وكذلك **عرفت على أنها**: (هي ادارة كل الجهود المادية والبشرية والتنظيمية لمواجهة كل التحديات التنموية والارتقاء بالمجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وشملها أجهزة الادارة العامة من تخطيط وتدريب وتمويل واشراف فضلاً عن الاجهزة الريادية لبلوغ وتحقيق اهداف العملية التنموية)[3]، أن ادارة التنمية تعنى بتحقيق اهداف التنمية الشاملة عبر الادارة الفعالة والكفؤة للمدخلات التنموية لجوانب الهيكلية والوظيفية والانسانية بالاستناد الى مقومات رئيسية منها : ادارة سياسية عليا للإدارة التنموية –تحديد السياسات والاهداف والبرامج التنموية وفق خطط منظمة– توفير المصادر البشرية والمالية والتكنلوجية – اعتماد نظم متكاملة وفعالة في مجال الادارة والتنمية – التفاعل فيما بين النظريات وتطبيقاتها العلمية)[4].

ومن **اهم خصائص عملية ادارة التنمية** هي: تبنيها دور توجيهي وريادي لتحفيز التنمية عبر التعاون بين القطاعين العام والخاص، ارتباط الادارة بالأهداف والطموحات والمشكلات التي تواجه الدول ولا سيما النامية، قيامها بالتعاون الدولي والانفتاح على العالم عبر تقديم مساعدات خارجية وتبادل الخبرات والتكنلوجية في جميع المجالات ، الادارة هي اداة رئيسية لتغييرالمجتمع بكل ابعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للارتقاء بالمجتمع وتطورها وتقدمها[5].

---

[1] علي فلاح الزعبي وعبد الوهاب بربكة، مبادئ الادارة : الاصول والاساليب العلمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2013،ص30

[2] موسى اللوزي ، التنمية الادارية ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2002، ص32

[3] نائل عبد الحافظ ، ادارة التنمية الاسس والنظريات والتطبيقات العلمية، زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2010،ص18 وما بعدها

[4] المصدر نفسه ،ص21

[5] المصدر نفسه، ص19

خامساً:الإدارة في العملية التنموية:

تعد الادارة الاداة الرئيسة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في الوصول الى الرفاهية ومستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع اذ تعد الادارة الجيدة للتنمية هي الاساس في تحقيق مستويات عالية لمؤشرات التنمية البشرية وهذا ما تفتقر اليه البلدان النامية ، والاخيرة العديد منها تعاني من معوقات ومشكلات ادارية لازالت تؤثر في الخطط التنموية لتحقيق اهدافها والتي تختلف من دولة الى اخرى حسب امكانيات الدول ومستوها السياسي والاقتصادي وتطورها وقدرتها على النمو والتطور في ظل التغيرات الأيدولوجية وغيرها من الاسباب[1]، اذاً تهتم ادارة التنمية بالاطار العام للعملية التنموية بجوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية وتحديد اهدافها وخططها الاستراتيجية ومدى تأثيرها على البعد الانساني لتحقيق التقدم ولا سيما في البلدان النامية .

أي أن لإدارة التنمية قدرة على تحقيق تنمية متكاملة اقتصادية وسياسية واجتماعية وذلك عبر زيادة في متوسط نصيب الفرد والطاقة الانتاجية وتحقيق معدلات نمو عالية ، فهناك علاقة وثيقة بين ادارة التنمية والتنمية الاقتصادية اذ تعد الادارة والتنظيم من أهم عوامل الانتاج وتطويره في العملية التنموية لأنها تعتمد على دور الادارة في التحكم بموارد الانتاج وبرامج السياسات ومتابعة تنفيذها فلا توجد تنمية اقتصادية دون ادارة للتنمية[2]، ولتحقيق الاهداف التنموية ضرورة توفر الحكم الصالح والرشيد للدولة عبر مؤسساتها لجميع قطاعاتها والتي تشمل الخبرة والكفاءة والاستخدام الامثل للموارد اذ يعدون الاساس والجوهر في التنمية المستدامة والتركيز على ابعادها لبلوغ تنمية شاملة تحقق أكبر قدر من العدالة والمساواة والعدالة والشفافية عبر بيان اهمية دور السلطات الثلاث والرقابية لتقويم عمل مؤسسات الدولة [3]، وأدت مجموعة من العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الى تدهور مؤشرات التنمية المستدامة في العراق والذي أثر بشكل

[1] ميسون علي حسين، العلاقة بين فلسفة الادارة العامة ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد لدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 1، المجلد 12،2020، ص513

[2] أن العلاقة التكاملية بين ادارة التنمية وتحقيق تنمية اقتصادية وسياسية تكون عبر سياسات وخطط شاملة والعمل على نمو المشاريع الاقتصادية وزيادة دخل الدولة على نحو متزايد لحجم المشروعات الاقتصادية بوجود قيادات ادارية نشيطة وواعية في ظل منافسة الوحدات الانتاجية ، ينظر : موسى اللوزي، مصدر سبق ذكره ، ص44

[3] ياسمين محمد العيثاوي واحمد عدنان كاظم ، تقويم أثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة :دراسة في البعد السياسي العربي، مجلة العلوم السياسية ، المجلد 55 ، 2018، ص15وما بعدها

سلبي على استنزاف الموارد وانخفاض معدلات الانفاق العام ولا سيما الصحة والتعليم وارتفاع نسب التصحر وتناقص مياه الشرب وتلوثها .

المبحث الثاني : واقع ادارة التنمية المستدامة في العراق وفق خطط التنمية الوطنية وتحدياتها

وضعت الامم المتحدة خطة للتنمية المستدامة لغاية عام 2030 وتهدف الى تحقيق الرفاه الانساني عبر تحقيق (17) هدف و(169)غاية و(231) مؤشراً دولياً من اجل تحقيق التعاون بين جميع الفواعل وتمكين الفرد للوصول الى العيش الكريم والرخاء [1]، وفي العراق جاء الدستور العراقي لعام 2005 منسجما مع أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 اذ بينت المواد الدستورية تأكيدها على المساواة والحكم الرشيد وحقوق الانسان في المجالات التعليم والصحة والحق في التنمية والحماية الاجتماعية والفصل بين السلطات وتكافؤ الفرص وحق العمل [2]، لكن الدستور لم يحدد نصوص واضحة وصريحة فيما يخص اختصاصات السلطات الثلاث حول خطط التنمية الوطنية ، في حين نص الدستور على ما يقارب في (67) نصاً دستورياً عبارة ينظم ذلك بقانون كما في نص المادة (26) الذي يتضمن (قانون الاستثمار في القطاعات المختلفة وينظم ذلك بقانون) والمادة (3/ثانيا): (التشريع في القوانين التي تساهم على اقرار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)[3]، لذا ضرورة تطبيق النصوص الدستورية في ظل مواجهة الصعوبات والمشكلات للوصول الى تغطية كل المتطلبات والاحتياجات للأفراد في بيئة ملائمة للعيش وتحقيق اهداف وخطط التنمية المستدامة .

وبعد تشكيل أول حكومة عراقية عام 2005 عملت وزارة التخطيط مع الامم المتحدة والجهات الدولية المانحة لوضع خطة للتنمية الوطنية من أجل تحديد خارطة شاملة لمواجهة التحديات الداخلية وشملت خمس برامج للتنمية الوطنية وهي[4]: (خطة التنمية الوطنية 2010-2014/ خطة التنمية الوطنية 2013-2017/ خطة التنمية الوطنية 2018-2022/ خطة برنامج الاعمار والتنمية في العراق 2018/ خطة التنمية في العراق وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة (17) هدف 2015- 2030وخطط واستراتيجيات اخرى ، اذ اهتمت الحكومة بالتنمية البشرية والتوصيف الوظيفي مع تحديد نسب التنمية البشرية واختلافات وتفاوت

[1] اهداف التنمية المستدامة من اوتاوا الى شنهاي ، المؤتمر العالمي التابع لترقية الصحة ، منظمة الصحة العالمية، شنغهاي ، 2016، ص1

[2] للمزيد ينظر : الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، المواد : (16-22-28-31)

[3] الدستور العراقي النافذ لعام 2005 / مواد : (26) (3/ثانيا) .

[4] وزارة التخطيط العراقية ، خطط التنمية الوطنية للسنوات المذكورة اعلاه وهي (2010-2014/2013-2017/2018-2022)

في انجازات تحقيق التنمية في المحافظات كافة في ظل محدودية الاداء التنموي الناجح لأسباب عدة منها : انعدام الاستقرار السياسي والامني وتدهور الاوضاع الاقتصادية .

أولاً : خطط واستراتيجيات تم تحديدها من قبل الحكومة عام 2010 وما بعدها :

1-خطة التنمية الوطنية (2010-2014) : لم تحظى الخطة باهتمام كبير وانما ركزت على البعد المكاني للتنمية واستدامتها في ظل توازن القرار التنموي بكل ابعادها والاهتمام بالجوانب الانسانية كالفقر والفئات الهشة والصحة والاصلاح المؤسسي والحجوم السكانية في مجال البنى الارتكازية والخدمات العامة فضلاً عن ذلك حددت الخطة أهدافها الاستراتيجية : زيادة الناتج المحلي والسعي الى تحقيق تنمية مترابطة ومتكاملة وزيادة الوعي والعمل بأسس ومبادئ التنمية المستدامة ومواجهتها للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية ولا سيما تحديات التنمية الريفية في ظل الاداء المتواضع للقطاع الزراعي في مجال الانتاجية[1]، وكذلك أكدت الخطة على رؤيتها للقطاع الخاص وخصصة مشاريع القطاع العام وتعزيز الدور التنموي للقطاع الخاص وتنمية القدرات التنافسية والتصديرية للقطاع الخاص ومراقبة الواقع البيئي والتصدي لمخاطر التلوث عبر التخطيط والادارة البيئية السليمة والحفاظ على التنوع البيولوجي لزيادة الوعي وتعزيز مبدأ المواطنة البيئية لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة ، وعملها على تخفيف من مستوى الفقر ورفع مؤشرات الامن الغذائي ومتابعة معدلات وفيات الاطفال والامهات ونسب الالتحاق بالتعليم ورفع المستوى الصحي والتعليمي والقضاء على التفاوت واللامساواة بين الرجل والمرأة [2].

2-خطة التنمية الوطنية (2013-2017) : طرأت على الخطة متغيرات فرضت عليها نتيجة الاوضاع الامنية بسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من الاراضي العراقية في بعض المحافظات، واجهت تحديات لا تختلف عن سابقتها في مسيرة التخطيط التنموي والاستراتيجي لنهوض بالواقع المجتمعي مثل برنامج الحكومة التشغيلي (2011-2014) والتي لجأت لمواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية والامنية وتأثيرات الازمة المالية على الأوضاع الاقتصادية في ظل تحديات : انخفاض اسعار النفط وزيادة الانفاق العسكري على حساب الاهداف التنموية وعجز في الموازنات العامة للدولة ولجوء الدولة الى سياسات الاقتراض الداخلي والخارجي ونقص في البنى التحتية للخدمات الصحية وافتقار الى نظام صحي متكامل

[1] وزارة التخطيط العراقية ، تقرير التنمية البشرية 2014 ،ص14

[2] المصدر نفسه ،ص35 وما بعدها

ومحدودية دور القطاع الخاص وتدني مستوى التغطية البيئية [1]، وكانت لها اولويات في التنفيذ وهي : تحرير المحافظات من سيطرة تنظيم داعش الارهابي وتخصيص جزء كبير من الموارد المالية للقوة العسكرية لدعم القوات الامنية ودحر الارهاب لكن سوء الاوضاع الامنية حالت دون تحقيق اهداف الخطة وصعوبة الوصول الى رفع مستوى المؤشرات التنموية وعلى حساب الاهداف التنموية ، واعتمدت الخطة الاهداف التنموية للألفية والاستراتيجيات الوطنية مرجعاً لمسار التنموي ورسم الرؤى المستقبلية في بناء اقتصاد متنوع، فضلاً عن ذلك اكدت على ضمان توفير جميع الاحتياجات للفئات المجتمعية وتوفير رعاية صحية لمجتمع متعافي بمستوى عال في ظل بيئة مستدامة تواجه التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية [2].

واعتمدت الخطة على الاسلوب التشاركي في اعدادها وتشخيص الواقع والامكانات وتحديد المشاكل والتحديات وتبنيها الخطط النوعية واستراتيجيات الطاقة الصناعية والبيئية والتعليمية وغيرها من الخطط التي صدرتها وزارة التخطيط ، ومواجهتها لتحديات وجود ثغرات في تغطية جوانب نقص في البيانات النوعية وتحققت الخطة نجاحها في دمج الاستراتيجية الوطنية كاستراتيجية التخفيف من الفقر وخطة التنمية الوطنية 2010–2014 واهتمامها بتوزيع ثمار التنمية بشكل عادل ومنصف على مستوى العراق وسعت الدولة الى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وفق هذه الخطة وممارسة الدور التنظيمي الا أن التحديات والصعوبات والازمات حالت دون تحقيق ذلك في ظل وجود الجماعات المسلحة وتدمير البنى التحتية والمؤسسات الحكومية وتدهور الاوضاع الصحية والتعليمية وسوء بل وانعدام الخدمات والمستلزمات الضرورية للأفراد في بيئة غير آمنة .

3- <u>خطة وبرنامج اعادة الاعمار والتنمية في العراق 2018 :</u>عدت هذه الخطة في المدة التي سبقت عقد (مؤتمر الكويت) عام 2018 لإعادة اعمار الاراضي المدمرة بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي، اذ تم انشاء (صندوق ائتماني المتعدد للمانحين من اجل الاصلاح واعادة الاعمار) والتي عدت من اهم مخرجات مؤتمر الكويت الدولي للتنمية واعادة الاعمار في العراق وصدر قرار (27) لعام 2019 من قبل مجلس الوزراء

[1] وزارة التخطيط العراقي، خطة التنمية الوطنية 2013–2017 ص20 –168وما بعدها

[2] المصدر نفسه ص24

لتشكيل الصندوق اعلاه التابع للبنك الدولي لإعادة الاعمار بالتعاون بين الحكومة العراقية [1]، فعمل الصندوق على تعزيز الاصلاح الوطني وتحديد اولويات الاستثمار في الحوار والتعاون والتمويل لإعادة الاعمار والتنمية ، اذ تعد الصناديق الائتمانية الحل الانسب لتخفيف من حدة الازمات التي تتعرض لها الانظمة السياسية ولا سيما العراق في ظل الفساد الاداري والمالي المسترشي وتدني مستويات المعيشة والفقر والبطالة فضلا عن مشكلات العجز في الموازنات السابقة والتي ما زالت قائمة لحد الان .

4- خطة التنمية الوطنية (2018-2022) : جاءت الخطة للحد من التحديات والازمات والتداعيات التي تعرض لها المجتمع العراقي في ظل بيئة مضطربة غير مستدامة فمثلت الخطة مرحلة في مسيرة التخطيط التنموي ضمن خطط سياسية ومالية واجتماعية في الادارة والمسارالتنموي لذا واجهت تحديات أمنية ومؤسساتية واقتصادية واجتماعية وبيئية فضلا عن قيود كبيرة في التخطيط وعدم تحديد الاهداف ونقص البيانات التي تعود لعامي 2015-2016 اي ذروة الحرب مع تنظيم داعش الارهابي ومثل تحدي أمني ومحدودية الموارد المالية وزيادة معدلات الانفاق الاستهلاكي والعسكري وضعف ادارة التنمية المحلية وعجز في تمويل المشاريع الاستثمارية وتنفيذها [2]، وافق مجلس الوزراء العراقي على هذه الخطة في 2019/2/5 في ظل الازمات التي مرت بها الدولة وتدهور الواقع الاجتماعي والاقتصادي (الاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية والبيئية) والتي كانت لها ابعاد وانعكاسات على كل المجالات ، وتحددت فيها معايير وبرامج مقترحة يتم تمويلها من الصناديق الانمائية وآليات اقرار البرامج والمشاريع الممولة للمانحين وصناديق الانمائية متعددة وتتمثل بمراحل : آلية التوجيه والتخطيط – آلية التمويل والتنفيذ-آلية المتابعة والمراقبة والتوثيق) ، فضلاً عن ذلك بينت المرتكزات الخطة والتي تتمثل بإعادة الاعمار وتعافي المحافظات المحررة والتخفيف من البطالة والفقر وتنويع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص والجهة المسؤولة عن تنفيذها هي (اللجنة التنفيذية الحكومية والمساهمين الدوليين) [3].

---

[1] تم تشكيل صندوق التعافي واعادة الاعمار التابع للأمم المتحدة في العراق وفق قرار مجلس الوزراء المرقم 53 لعام 2019 وتكونت من ثلاث مستويات ،اذ تمت الموافقة على قيام البنك الدولي بإدارة كل المنح المقدمة الى صندوق التعافي بشكل مشترك بين وزارة التخطيط وصندوق النقد الدولي لتحديد آليات تسليم المنح واوجه صرفها والاولوية لإعادة المشاريع الخدمية والبنى التحتية ، ينظر: الامانة العامة لمجلس الوزراء ، قرار 53 لسنة 2019 في 2019/2/3

[2] وزارة التخطيط العراقي، خطة التنمية الوطنية 2018-2022،ص15

[3] اللجنة التنفيذية للتعافي واعادة الاعمار والتنمية ، ورقة العمل المقترحة ، ص5، على الموقع : Iraq mop@mop.gov.iq

وعلى الرغم من الظروف والصعوبات التي واجهتها الخطة الا أنها وضعت الاستراتيجيات واهداف التنمية المستدامة 2015– 2030مرجعاً اساسً لمسارها التنموي في رسم وتحديد الاولويات لضمان تحقيق الرؤى المستقبلية في العراق2030[1] وتركيزها بشكل مباشر على الاستثمار والتنمية في المحافظات المحررة وتحديد اولويات الاصلاح الوطني عبر خطط وبرامج وسياسات لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتوظيف الامكانات المادية والبشرية والتأكيد على : الحوكمة– القطاع الخاص الحد من الفقر – تحديد خارطة طريق لإعمار وتنمية المحافظات المتضررة،واستنادها على مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات لمعالجة تحديات الخطة السابقة لبناء مسار اقتصادي متطور ومجتمع متماسك في ظل الدعم الاقليمي والدولي [2].

5–خطة التنمية المستدامة على وفق اهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة (17) هدف 2015–2030 في العراق : عملت الحكومة العراقية عام 2015على اتخاذ عدد من الاجراءات والتزاماتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر وزارة التخطيط كونها طرف محوري في الرصد والابلاغ والتنسيق لبلوغ تلك الاهداف ، اذ شكلت لجنة وطنية للتنمية المستدامة تعمل على التنسيق مع المؤسسات والوزارات لضمان تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 والتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، لكن الظروف آنذاك كانت غير مستقرة سياسيا وأمنيا لسيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات فضلا عن اوضاع مالية صعبة فأثر ذلك على مؤشرات التنمية لعام 2015 [3].

6–خطط واستراتيجيات وتقارير اخرى : ومن هذه الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة العراقية وفي مجالات عدة[4]: الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة 2012،استراتيجية تنمية القطاع الخاص 2014–2030، استراتيجية تطوير القطاع الخاص للأعوام 2014–2030، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2016–2020، استراتيجية الامن القومي العراقي ، استراتيجية الحد من الفقر2018–2022، فضلاً عن **تقارير**

[1] المصدر نفسه ،ص233

[2] وزارة التخطيط العراقي ،خطة التنمية الوطنية 2018–2022، بغداد ، 2018

[3] الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل ،ص31، وللمزيد من التفاصيل ينظر : الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة 2015ص97،وكذلك : عبد الرحيم محمد لافي ، تنمية الموارد ومتطلبات التنمية المستدامة، مؤسسة الفكر العربي، على الموقع : http://www.arabthoght.org

[4] البنك الدولي ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة، واشنطن ، على الموقع : http://documen–world bank.org/curated

عديدة منها[1]: تقرير البنك الدولي، تقرير منظمة الصحة العالمية – ملف وزارة الصحة العراقية 2015، تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي – تقرير التنمية البشرية العربية 2016، تقرير الاداء والمخاطر المالية للشركات المملوكة للدولة 2016 ، تقرير البنك الدولي تشخيص العراق 2017، تقرير البنك الدولي للوظائف في العراق .

ثانياً : تحديات التنمية البشرية (المستدامة) في العراق : من اهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق وتشكل عائقا امام استراتيجيات التنمية الوطنية تتمثل في[2]:

1- **التحديات الاقتصادية** : والتي تشمل العمل على التنويع الاقتصادي لأنها تعد من اهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة ويشكل تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي ولا سيما اعتماد الاخيرة على سلعة واحدة وقابلة للنضوب وخضوع اسعار النفط الخام للتقلبات في الاسواق العالمية ، وارتفاع معدلات الفقر نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي والذي ادى الى انخفاض الناتج المحلي وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن وعمليات النزوح والتهجير فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم لضعف القدرة على توليد فرص العمل وانخفاض قيمة العملة العراقية ، وارتفاع معدلات البطالة وعب المديونية العامة نتيجة زيادة حجم القروض الداخلية والخارجية ولا سيما بعد حرب داعش الارهابي وانتشار جائحة كورونا [3].

2- **التحديات الاجتماعية** : وتتمثل في: طول العمر والدخل والتحصيل الدراسي ، فجوة النوع الاجتماعي وضعف مشاركة المرأة،تحديات اكتساب المعرفة ومواجهة الاجنة ، تحديات الحصار الاقتصادي وانعدام الاستقرار والتي لها آثار على الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية والامية [4].

---

[1] وزارة التخطيط العراقي ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014، ص7

[2] خضر عباس احمد الندوي ،الفقر في العراق والتحول الى ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي، ورقات تحليلية ، 2020/12/7، ص12، وللمزيد ينظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا)، عمل المرأة في المنطقة العربية : وقائع وآفاق، نيويورك ، الامم المتحدة، 2012 ص8

[3] تقرير صندوق النقد الدولي حول تفاقم عجز ديون العراق ، 2020، على الموقع : www.aladem.com/index.ph

[4] حنان عبد الخضر هاشم ،واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ارث الماضي وضرورات المستقبل، مركز دراسات الكوفة ، العدد 21، ص11

3- **التحديات البيئية:** ومنها سوء الادارة البيئة العراقية والحروب والصراعات نجمت مخاطر أثرت بشكل كبير على زيادة نسبة التلوث البيئي وشكل تحدياً خطيراً وسبب بأمراض انتقالية وغير انتقالية كالتغييرات المناخية – تغير المناخ الاقليمي والعالمي– ندرة المياه – التصحر– التلوث البيئي)[1].

4- **التحديات الاستراتيجية** : تتضمن ضعف الاداء المؤسسي، السكان ، عمليات اعادة الاعمار والتنمية.

5- **التحديات السياسية:** اي عدم الاستقرار السياسي والامني ، تحدي الانتقال نحو الديمقراطية ، الفساد الاداري والمالي[2]،فاصبح للفساد تداعيات خطيرة على الطبقات المجتمعية ودمر الاقتصاد وخسائر مالية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والسياسية على الرغم من امتلاك العراق ثاني اكبر احتياطي للنفط بعد السعودية.

بدأت خطة التنمية الوطنية الاولى في العراق بين الاعوام (2010–2014) والتي تأثرت بعوامل عديدة الداخلية منها والخارجية وكانت لها اثار وتداعيات سلبية وايجابية على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والخطة الثانية كانت بين عامي (2015–2019) ، وعلى الرغم من وضع الخطتين الا انهما لم يتم تطبيقهما على أتم وجه في الواقع[3]، اذ أدى الفساد الاداري والمالي الى انحراف مسار الاداء الحكومي في توزيع المسؤوليات من قبل السلطة الحاكمة اي خارج الاطار المؤسسي وغياب العدالة والمساواة ،وأن الادارة الرشيدة وممارسة السلطة من قبل اصحاب الاختصاص ووجود قيادات كفؤة وحكم سياسي يكون قادر على تحقيق تنمية مستدامة ناجحة قائمة على البرامج التنموية وتحقيق تطور وتقدم في كل المجالات لان الادارة لها دور مهم في تحقيق التقدم التقني والعلمي على الرغم من التغييرات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنهوض بالواقع وتحقيق اصلاحات ادارية وخطط تنموية والتي تعد من الاسس والمرتكزات الرئيسية لتغير الواقع العراقي ، لكن التنمية البشرية في العراق تميزت بالإهمال وتراجع مستوياتها نتيجة سوء

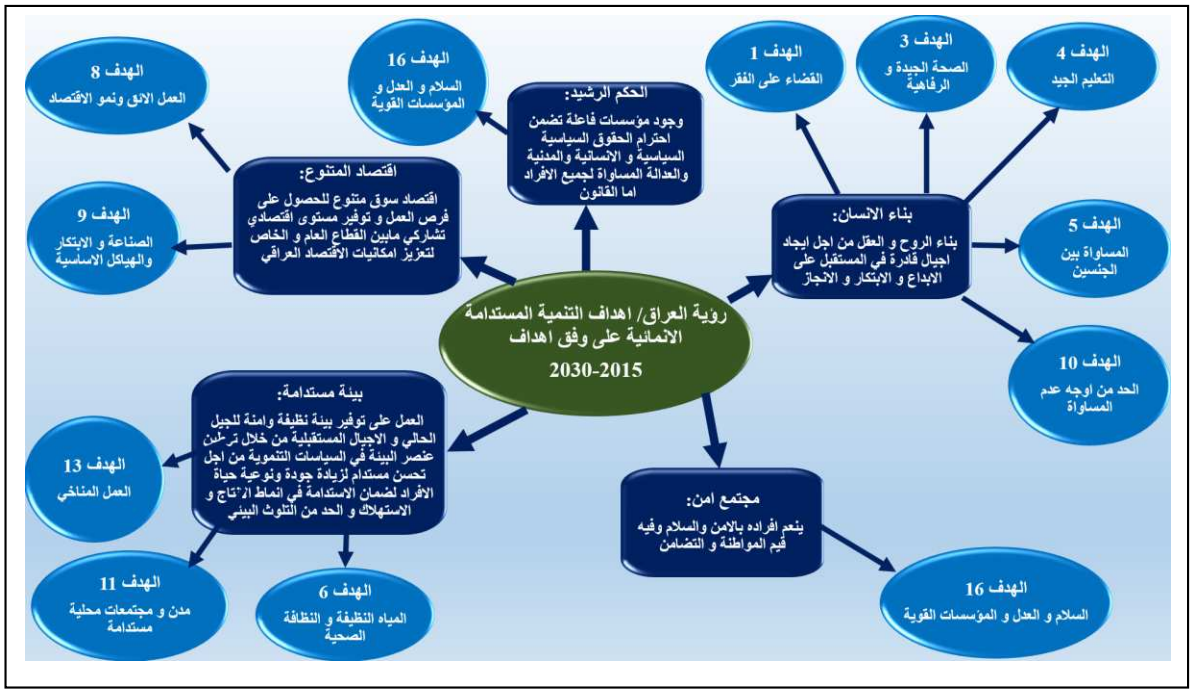
[1] وزارة التخطيط العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، بغداد ، 2018، ص75

[2] اصبحت الفساد ظاهرة سلوكية بنيوية مؤسسية تهدد الامن الاقتصادي والسياسي وتشكل التحدي الاكبر لبناء الدولة اذ شهدت الدولة العراقية تبذير للمال العام وتفشي الرشوة والمحسوبية وصفقات وعقود وهمية وفاسدة والمحاصصة وغياب المحاسبة والخضوع للقانون وتحقيق الثراء لطبقة على حساب الشعب العراقي والاستحواذ على الاموال العراقية بطرق غير قانونية ومشروعة وتهريبها الى بنوك خارجية ادى كل ذلك الى احتلال العراق المراتب الاولى في السلم العالمي للفساد ضمن ما تصدره منظمة الشفافية العالمية والذي بدوره اعاق عملية التنمية والنمو والتطور ولا سيما بعد عام 2015، ينظر: مجلس النواب العراقي ،هيئة النزاهة الاتحادية ، التقرير السنوي ، 2019، ص25–35.

[3] جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، 2018 –2022 ص22

الادارة والتنظيم وغياب الاستقرار الامني والسياسي وتردي الواقع الاقتصادي والثقافي والبيئي والذي انعكست سلباً على مؤشرات التنمية في ظل الامكانات الهائلة كما مبين ذلك في الموازنات السنوية الضخمة ، **وسنبين أهداف التنمية المستدامة في العراق وفقاً لأهداف التنمية المستدامة للألفية الثالثة (17) هدف وذلك حسب رؤية العراق للأهداف الانمائية 2015–2030 وكما مبين في الشكل أدناه .**

شكل رقم (1) رؤية العراق لأهداف التنمية المستدامة الانمائية (17) على وفق الاهداف الانمائية 2015 –2030



المصدر: من اعداد الباحث بالاستعانة بمنظمة الصحة العالمية (www.who.com) ، رؤية العراق لأهداف التنمية المستدامة الانمائية 2015–2030 .

المبحث الثالث : الانعكاسات الاقتصادية والسياسية على العملية التنموية في العراق

ترتبط التنمية السياسية بمجوعة من مصطلحات ومفاهيم منها : (التطوير الاداري– بناء الديمقراطية– التطوير المؤسساتي–التطوير القانوني) ، فضلاً عن تأثيرها بالانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على العملية التنموية في العراق ، اذ بعد تغيير النظام السياسي في العراق واعتماد اسس الديمقراطية عام 2003 كانت لها آثار وتداعيات وانعكاسات خطيرة على كل الجوانب لمواجهة الحكومات المتعاقبة تحديات في ظل سياسات غير مدروسة وسلوك سياسي متخبط وانتشار الارهاب والعنف وجائحة كورونا .

وللجانب السياسي تأثير كبير على سيادة واستقلال الدولة فنشاط الدولة تعتمد على القطاع النفطي والتي بدورها تتمثل بالسلطة السياسية وهي ذاتها السلطة الحاكمة والمهيمنة على النفط في تمويل نفقات الدولة والموازنات العامة ، والتحدي السياسي التي تواجهها التنمية المستدامة هو التدهور الاقتصادي في ظل الفساد المسترشي وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخلف القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وتعرقل نمو الناتج الوطني والقومي[1]، ويتمثل اهمية **الجانب السياسي** في التنمية المستدامة هو ان البدأ بأية خطة تنموية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية يتطلب ضرورة توفير الاستقرار الامني والسياسي ، اذ يعد الاستقرار الامني هو الاساس في جذب الاستثمارات الاجنبية وتطوير والنهوض بالقطاعات كافة مثلما ما حدث عند تدهور الاوضاع الامنية في العراق بعد تغيير النظام السياسي التي كان لها آثار سلبية كبيرة على حجم الاستثمارات الاجنبية داخل الدولة والتي يعتمد على آلية ادارة الدولة والقائمين في مراكز اتخاذ القرار لتجاوز الخلافات السياسية وبث روح المواطنة بين الجميع واعتماد مبدأ التكافؤ والخبرة لمن يتولى المناصب الادارية، ومن **المشكلات السياسية** التي تؤثر على التنمية المستدامة هي : المحاصصة والطائفية ، غياب القانون، انعدام الامن والاستقرار السياسي ، الفساد السياسي والاداري والمالي والاقتصادي والاجتماعي ، ضعف الاجراءات الحكومية .

ومن أهم الانعكاسات والاثار التنمية البشرية على الجانب السياسي تتمثل : التغيير السياسي، التطور السياسي، الاصلاح السياسي، تنمية القوانين السياسية وطبيعة العلاقة بين الدستور والقوانين ذات الطبيعة الدستورية كقانون الاحزاب ، قانون الانتخاب والمشاركة السياسية والاعلام ، تأثيره على القانون المؤسساتي

[1] معن حسين عبد الله ، الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي ودوره في قوة العراق : دراسة في الجغرافية السياسية ، جامعة بغداد ، مجلة الآداب ، 2021، ص385

لأنها تعد ضمن التنمية السياسية والتي تكون ضمن (المشروع البرلماني– التنظيم الحكومي– المؤسسات الاخرى والحزبية والانتخابية ومؤسسات المجتمع المدني) ، فضلاً عن ضرورة تحديد وسائل وآليات وخطوات لاتباع وتطبيق الخطط والمناهج المعتمدة من قبل السلطة الحاكمة للتطوير التنمية السياسية ، أما **اهمية الجانب الاجتماعي** بالنسبة للتنمية المستدامة تكمن في القضاء على البطالة والفقر والجوع ورفع مستوى التقدم الاقتصادي ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية الذي اكدت عليها الامم المتحدة ضمن اهداف التنمية المستدامة 2015–2030 في برامجها وخططها الانمائية،ونتيجة للسياسات المتخبطة والقرارات غير الصائبة وقلة التخصيصات وصرفها في اوجه غير استحقاقاتها من قبل الحكومة العراقية على مر السنوات اثر كل ذلك على تراجع مؤشرات التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية اجتماعية في ظل تفاقم الازمات والمشكلات كالبطالة والفقر والتعليم والصحة ، وحسب المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يمكن بيان سيناريوهات بشأن تقييم مدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وهي كالاتي :

1– <u>بقاء الوضع على ما هو عليه (الاستمرارية) :</u> اي مدى قدرة الدولة وبقائها في سيطرتها على الاوضاع المالية وعملها على تحقيق تنمية اقتصادية ومدى امكانيتها في الربط بين التنمية وآليات ادارتها للقطاع النفطي لبناء اقتصاد عراقي لا يعتمد على الثروة النفطية ، واللجوء الى التنويع الاقتصادي في زيادة إيرادات الدولة وتنشيطها للقطاع الخاص بالتعاون مع الجهات الحكومية لإدارة الموارد الاقتصادية من قبل الطرفين ووضع خطط تنموية لاستغلال مصادر الطبيعة ودعم الاقتصاد وازدهارها[1]، لكن هناك **تحديات يواجها الوضع اذ ما استمر عليه وهي**[2]: زيادة معدلات الفقر والبطالة والموازنات الضخمة والافتقار الى خطط استثمارية واقتصادية فضلا عن الازمات الاقتصادية المتراكمة بل وتفاقمها بين الحين والاخر، ضعف دور القطاع الخاص في الجانب الاستثماري ، اخراج الرؤوس الاموال من قبل المستثمرين الى دول الخارج ،زيادة المديونية الخارجية والتي تعد من اخطر المشاكل الاقتصادية ، امكانية عودة العناصر الارهابية والخلايا النائمة في ظل غياب الاستقرار الامني ، سوء ادارة الملفات السياسية من قبل الحكومات العراقية وعدم

[1] فاضل نعمة طاهر وكامل علاوي كاظم ،التنمية الاقتصادية في العراق، المعوقات وسبل النهوض، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 17 ، العدد 4، 2021، ص15–16

[2] ابراهيم حربي، التنمية المستدامة في العراق: المشاكل والحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخاص، ص183

قدراتها على احتواء الازمات والتي تعود بنتائج سلبية على الدولة ، تقلبات اسعار النفط الخام في الاسواق العالمي والتي تعد مصدر رئيسي لتمويل الاقتصاد العراقي .

2- <u>امكانية تغير الوضع (التغير):</u> يقصد بها تغير الاوضاع ولكن نحو الاسوء وذلك لعدم قدرة الدولة في السيطرة على الاوضاع المالية وعدم تحديدها الرؤى المستقبلية فتصبح عاجزة عن المواجهة والصمود امام المزيد من الصعوبات والمشكلات التي قد تتعرض لها، اذ هناك عوامل عديدة تؤثر على مستوى التنمية المستدامة بل وتراجعها كالفساد المالي والاداري، ثغرات في الموازنة العامة ، الاوضاع الامنية والسياسية الغير مستقرة، تجذر مظاهر المحاصصة والطائفية وتقاسم السلطة وتوزيعها بين اصحاب النفوذ والذي بدوره انعكس على اداء المؤسسات الحكومية[1]، بمعنى أن الادارة السياسية تقوم على اساس تغليب المصلحة الخاصة والحزبية على المصلحة العامة دون الاخذ بنظر الاعتبار العملية التنمية ومستوياتها واحتياجات ومستلزمات الافراد والتي تعمل على اضعاف الدولة واخذها منحى التدهور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، لذا يعد الاقتصاد العراقي في اخطر مراحله في الوقت الحاضر لاعتماده على الاقتصاد الريعي وضعف الادارة التنموية وضعف الاداء المؤسسي الحكومي في توظيف الموارد البشرية والمالية وهدر الطاقات والقدرات البشرية والمالية دون تخطيط استراتيجي [2].

3- <u>استمرارية الوضع على ما هي عليه واحتمالية التغير :</u> أن ضعف الاداء الحكومي والاقتصاد الريعي وغياب الادارة التنموية الناجحة ادى الى خلق تحديات أمام تحقيق تنمية مستدامة على ارض الواقع نتيجة التحديات الداخلية والخارجية والاوضاع الامنية غير المستقرة وزيادة معدلات الفقر والبطالة والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية[3]، فضلاً عن تراجع المستوى التعليمي والابتكار والبحث العلمي والذي أثر على معايير التعليم والجودة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، في حين القطاع الصحي لها دور كبير على مؤشرات التنمية اذ تعاني مشكلات التمويل وتوفير الخدمات الصحية والخدمية وسوء التوزيع الكوادر وقلة

[1] زيد حبيب حسين ،رؤية تنموية مستجيبة لاقتصاد ما بعد النزاعات في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 18، العدد 67، 2020، ص71

[2] عهود محمود صالح ،استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13، العدد 39 ، 2021 ، ص202وما بعدها

[3] رغد علي حسن ،دور السياسات الامنية في بناء الدولة العراقية بعد عام 2003، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، المجلد 2، العدد 62، 2022، ص648 ومابعدها

الاجهزة الطبية المتطورة [1]، وبالتالي تعد عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية واختلالات هيكلية في تحقيق الاهداف المرجوة .

مع كل ما تقدم الا أنه بالإمكان خطو خطوات حقيقة لتحقيق تنمية مستدامة عبر ادارة كفؤة من قبل اصحاب الخبرة العلمية والادارية وبيئة سياسية واقتصادية آمنة ومستقرة وتوظيف الامكانات المادية والبشرية والمعنوية واستثمارها في ظل خطط ورؤى تنموية متطورة للنهوض بالواقع العراقي ، وان **اهمية التنمية المستدامة نابعة من الاهداف والغايات التي تسعى الدولة الى تحقيقها ولا سيما في الجانب الاقتصادي والسياسي والبيئي تتمثل في[2]:** التركيز على العلاقة بين السكان والبيئة والسعي الى تطورالعلاقة بينهما،وحماية البيئة وتحسين الصرف الصحي والتصحر(العمل المناخي) واتخاذ اجراءات لمكافحة تغيير المناخ واثاره، الاستخدام الامثل للموارد وجعلها غير قابلة للنضوب والاستنزاف ، التركيز على الجوانب النوعية للسكان وتحسين حياتهم اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا ،وتحقيق المساواة بين الجنسين والحد من اوجه عدم المساواة ، ادخال اساليب متطورة واستثمارها في مشاريع ملائمة للبيئة وربط اهدافها بالتكنلوجيا المتطورة والتقنيات الحديثة[3]، الصحة الجيدة وتمتع الجميع بعيش لائق ورفاهية، وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر بجميع اشكاله والقضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي[4].

وهناك العديد من المؤشرات والتي يمكن الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل توظيف الامكانات المادية والبشرية والطاقات ، ومن هذه العوامل :

1- **التعليم :** يعد التعليم مؤشر مهم في العملية التنموية فهناك علاقة بين التعليم والتنمية ، اذ ان التعليم يساهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية وما يقدمه من قوى البشرية والحفاظ على النظام الاقتصادي عبر قدرتها على مواكبة التطورات العالمية في مؤسسات اقتصادية برأس مال بشري ، وتكمن اهمية التعليم هو في

[1] علياء حسين خلق وعبد الزهرة فيصل ، التجربة التنموية في العراق بين حقائق الفشل ومقومات النجاح ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد 68 ، 2021، ص128

[2] About the sustain able Develop ment goals:htts://www.unep.org/explore- Develop ment goals topics/sustan able-/about-sustan able- Develop ment goals-2023/2/20

[3] احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر -الاسكندرية ، 2012 ، ص74

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تحول عالمي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقرير 1/70، الجمعية العامة ،نيويورك ، 2015 ، ص18-19

بناء الاقتصاد من خلال مفتاح الارتقاء وتحسين الانتاجية ورفع مستويات الخبرة وبناء القوى العاملة فالتعليم هو عامل اساسي في تقدم المجتمع[1].

2- **الصحة :** من أهم مؤشرات التنمية هو أن يكون الانسان بصحة جيدة ومن جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتدهور القطاع الصحي نتيجة انخفاض في الانفاق على قطاع الصحة واهمال المؤسسات الخدمية وانعدام الاستقرار الامني وتدمير البنى التحتية والتي اثر على ضعف مستوى الخدمات الصحية [2].

3- **الاقتصاد الريعي :** يعد الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي وتعتمد على الايرادات النفطية بشكل كبير واية تقلبات في اسعار النفط تكون لها تداعيات على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تؤثر على متوسط نصيب الفرد ، فالحكومة لم تستثمر الايرادات النفطية بشكل فعال في كافة المجالات والذي بدوره أثر على النظام التعليمي والصحي والافتقار الى الاجهزة والمستلزمات الطبية والصحية التي تعتمد وفقاً للمعايير الدولية .

ووضعت الحكومة العراقية مجموعة من الاهداف والسياسات لتحقيق تنمية مستدامة وفقاً لمعايير الامم المتحدة للأهداف الانمائية منها : تنمية وتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانة الاقتصاد العراقي والتوجه نحو اقتصاد السوق وممارسة القطاع الخاص دورها في العملية التنموية وتحقيقها الاصلاح الشامل – التنويع الاقتصادي للتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي ومساهمات القطاعات الاخرى في ايرادات الدولة– وضع خطط ورؤى واستراتيجيات لتنمية وتطوير الامكانيات والقدرات[3]، لكنها لازالت في مراتب متدنية في دليل التنمية البشرية عربياً وعالمياً مقارنة مع المتوسط العالمي للتنمية المستدامة فضرورة عمل الحكومة على تحسين مستويات التعليم ومؤشراتها وتطوير القطاع الصحي وتوفير بيئة آمنة لغرض بناء عملية تنموية ناجحة تحقق مستوى من رفاهية للأفراد ورفع مستوى الدخل وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

[1] الدستور العراقي ، مجلس النواب العراقي ، م (34) ، بغداد ، ط2 ، نسخة منقحة صادرة من قبل مجلس الوزراء ، 2006

[2] اميرة خلف لفته ،التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري :دراسة حالة العراق، مجلة الهندسة والتكنلوجيا ،المجلد 36 ،العدد 3، 2018، ص279

[3] يقصد بالتنويع الاقتصادي :خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل وانخفاض من الاعتماد الكلي على قطاع واحد وهذه العملية تؤدي الى فتح مجالات وتوفر فرص عمل والزيادة في انتاجية العمالة الوطنية ورفع معدلات النمو وايجاد مصادر اضافية للعملة الاجنبية وايرادات الموازنة العامة فضلاً عن تعدد مصادر مستديمة للقطاعات الخدمية والانتاجية، ينظر: ابتهال ناهي شاكر وحامد عبد الحسين وآخرون ،التنويع الاقتصادي في العراق: الواقع والتحديات والحلول ، مجلة وارث العلمية ، مجلد 4 ، العدد 9 ، 2022، ص16– 252

في دليل التنمية البشرية ، فبذلت الحكومة العراقية جهود كبيرة على المستويين الاقليمي والدولي للتعاون مع الدول ومواجهة تحديات التنمية واعادة إعمار المحافظات المتضررة وتداعيات الارهاب والتغيير المناخي، فضلاً عن التزام الدولة العراقية بالشراكة العالمية في الجهود الدولية لتحقيق التنمية وتعزيزها عبر مشاركتها في المفاوضات والمحافل الدولية والقضايا البيئية والتشديد على مشاركتها في الاتفاقيات الدولية عبر آليات التعاون .

الخاتمة :

ترتبط أهداف التنمية المستدامة بالأهداف الانمائية الالفية التي اتفقت عليها دول العالم والتي تعد خطة عمل للناس وتمكين الجيل الحالي من تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتوفير حياة ملائمة للأجيال القادمة عبر خطط شاملة والقضاء على الجوع والفقر والقدرة على مواجهة كل التحديات المجتمعية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي يتحقق وضع خطط استراتيجية فاعلة ومتكاملة وروئ مستقبلية للتنمية البشرية بإدارة وتنظيم تنموي من قبل صناع القرار باعتماد سياسات : التنويع الاقتصادي لتقليل من السمة الريعية وتشجيع المنتوج المحلي وزيادة دور القطاع الخاص في الخطط والبرامج الحكومية لتعزيز قوى السوق وتحديد المسارات المستقبلية وتطوير ورفع مستوى القطاعات الانتاجية والخدمية في ظل توافر ارادة سياسية وتطبيق القانون لتحقيق اصلاح اقتصادي اجتماعي سياسي والقضاء على الفساد الاداري والمالي ، ولتحقيق تنمية مستدامة كفؤة ذات قدرة عالية يكون عبر التخطيط والتنفيذ والتقويم لتحديد المسار الصحيح للعملية التنموية فضلاً عن توظيف القدرات والإمكانات وأن استغلالها واستثمارها تتطلب ادارة وقيادة تنموية وقدرة تلك القيادات على مواجهة المعوقات والتحديات لضمان حقوق الاجيال المستقبلية، والعمل على دمج القوة الاقتصادية بالاقتصاد العالمي عبر الشراكة الدولية واعتمادها مبدأ التوزيع العادل للدخل بين جميع فئات المجتمع بتطبيق القانون والاستناد الى اسس ديمقراطية وعدالة اجتماعية لضمان حقوق الانسان وتحقيق سياسة تنموية مستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2015-2030.

الاستنتاجات :

1- تعمل التنمية المستدامة على التوفيق بين جميع الاهداف مع الاخذ بنظر الاعتبار الاثار والانعكاسات الناجمة عن كل نشاط اقتصادي بيئي اجتماعي سياسي .

2- سوء ادارة الموارد النفطية والطبيعية من قبل السلطات الحاكمة في تحقيق التنمية المستدامة واتباعهم سياسات غير صحيحة والذي أدى الى فشل حكومي في توفير أبسط الخدمات والحاجات الاساسية للمواطنين وزاد من استنزاف الموارد المالية وهدر للمال العام .

3- تواجه عملية التنمية المستدامة تحديات في جوانب المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تدني مستويات ومؤشرات التنمية .

4- غياب الحوارالديمقراطي والمصالحة الوطنية وفساد الطبقة السياسية وتجاهلهم لمطالب وحاجات المجتمع وتردي الاوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر والبطالة وكانت لها آثار كبير على مستوى التنمية المستدامة بل وتراجعها.

5- أن من اولويات صانعي القرار في الدول والمنظمات هي وضع الخطط والسياسات والرؤى المستقبلية واستراتيجيات من قبل متخصصين والاهتمام بالجانب التنموي عبر ادارة تنموية سليمة من قبل الحكومة في برامجها لارتباطها بجميع القطاعات ولاسيما الاقتصادية والسياسية لتحسين واقع مؤشرات التنمية وبناء الفرد لتحقيق مستوى معيشي لائق له وزرع روح التطور والتقدم عبر تشغيل الايدي العاملة والاستخدام الامثل للموارد المالية واعتماد الطرق التكنلوجية في تطوير خبرات ومهارات العنصر البشري في ظل بيئة آمنة لتحقيق مبادئ التنمية البشرية .

6- يشكل الفساد الاداري والمالي خطراً وتهديداً على أمن ومستقبل الدولة ولا سيما أن العراق في مقدمة البلدان في تصنيفات منظمة الشفافية العالمية للفساد الاداري والمالي نتيجة هدر مليارات الدولارات من الموازنات السنوية للدولة وتجذر الفساد في مؤسسات الدولة كافة والتي تهدد أمن والاستقرار الداخلي .

7- ضرورة مراعاة العديد من الخطوات لتحقيق تنمية سياسية وتجاوز السلبيات لان الاخيرة تعد الارضية الخصبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومنها : وجود تنمية سياسية شاملة متخصصة للطبقة السياسية والافراد – التعايش السلمي للسلطة–المشاركة السياسية وترشيد الحكم الصالح في ظل مبادئ الحقوق والحريات لجميع افراد المجتمع– قيام دولة المؤسسات والقانون – قيام اصلاحات عبر منظمات المجتمع المدني ومدى ارتباطهم بالتنمية السياسية عبر صياغة اسس قانونية وسياسية سليمة لتحقيق الاهداف والغايات المجتمعية .

8- الاقتصاد الريعي واعتماد الموازنة العامة للدولة عليها في تمويل مصادر الدخل وعدم اللجوء الى التنويع الاقتصادي والقطاعات الانتاجية الاخرى لاستثمارها وبالتالي وزيادة ايرادات الدولة .

التوصيات :

1- تكثيف الجهود الوطنية المشتركة بين جميع الشركاء والاطراف في الحكومة لاعتماد استراتيجيات وبرامج خطط التنمية الوطنية والتأكيد على تطبيق المناهج الوزارية انطلاقا من مبادئ التنمية المستدامة والتزاماتها للعمل على تقدم الاقتصاد العراقي والوصول الى تحقيق الاهداف التنموية .

2- وضع استراتيجيات وفقاً لتشريعات قانونية لمكافحة الفساد الاداري والمالي والامني والاقتصادي في ظل ارادة حكومية وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء وتعزيز الادارة الرشيدة لمواجهة التحديات لأنها تهدد استقرار وأمن الدولة والتي تؤثر على العملية التنموية واعاقة عملية الاصلاح الاقتصادي .

3- توافر ارادة سياسية ومجتمعية بوضع سياسات ومشاريع تنموية في مختلف القطاعات الانتاجية الغير التنموية لأنها تؤثر على مستوى التنمية ونموها وزيادة مصادر الدخل للأنشطة الاقتصادية وتطويرمؤشراتها وايجاد سبل المعالجة لمواطن القصوروالخلل في تنفيذ ومتابعة تلك الاستراتيجيات لتحقيق الاهداف التنموية .

4- ضرورة بناء اسس التنمية المستدامة على الامن والسلام والتماسك الاجتماعي وايجاد الحلول للنازحين وعودتهم الى ديارهم في المناطق المحررة وانهاء الصراع لتحقيق الاستقرار وترسيخ العدالة والسلام في المجتمع العراقي .

5- زيادة نسب تخصيصات المالية من الموازنة العامة لرفع مستوى مؤشرات التنمية المستدامة ولا سيما الجوانب التعليمية والصحية والبيئية واستثمارها على ارض الواقع بعيدا عن الفساد الاداري والمالي .

6- تطوير النظام التعليمي عبر اعتماد اسس منهجية علمية وتوفير كوادر تدريسية وتدريبية مؤهلة وذات امكانات وقدرات عالية وسد النقص في اعداد الابنية والمدارس والجامعات والمراكز البحثية والمختبرات بما يتلاءم مع اعداد الطلبة .

7- تنمية القطاع الصحي باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الواقع الصحي وبناء سياسة صحية على اسس الترشيد للنفقات وتوفير الخدمات والمستلزمات الصحية والطبية المقدمة للأفراد وتحديد أسعار الادوية

واجور الاطباء بما يتناسب مع مستوى دخل الفرد فضلاً عن اعادة توزيع المراكز الصحية بما يلائم اعداد السكان.

8- استخدام التكنلوجيا المتطورة كأداة لمواجهة انتشار الفيروسات والاوبئة واتخاذ اجراءات وبروتوكولات عاجلة لتحسين الوضع الصحي والعمل على زيادة القدرات المناعية للأفراد عبر توفير وتهيئة المستلزمات الضرورية .

9- العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والامني في الدولة ونبذ الخلافات والمشكلات لان غياب الاستقرار السياسي يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية البشرية وانعدام الفرص الاستثمارية للشركات المحلية والاجنبية، وعمل صناع القرار على تحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد المشكلات وتطوير الصناعات الوطنية ودعمها فضلاً عن ذلك تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة والعمل على ايجاد الحلول وفق الامكانات المادية والبشرية ضمن بيئة آمنة ومستقرة

10- تفعيل القوانين والتشريعات والقرارات من قبل الاجهزة القضائية والمحاكم لمحاسبة المقصرين ومن يثبت تورطهم بملفات فساد ومعاقبتهم لتكون اجراءات رادعة للآخرين ورقابة المسؤولين واصحاب النفوذ من قبل السلطات الرقابية في انجاز المشايع والصفقات والعقود والاستثمارات الضخمة .

11- اجراء انتخابات حرة نزيه والعدالة في توزيع الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاسبة المقصرين واعتماد سياسات كفؤه تحقق تنمية مستدامة في كل القطاعات .

12- لبناء تنمية شاملة مستدامة ومرنة ضرورة العمل على تنمية الاقتصاد العراقي باعتماد تنويع مصادر الطاقة والتنويع الاقتصادي للتغلب على السمة الريعية في زيادة ايرادات الدولة وعدم اقتصارها على القطاع النفطي .

13- التنسيق على مستوى عال بين جميع الاطراف المشاركة في عملها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وهم كلا من: المؤسسات الدولية –منظمات المجتمع المدني –القطاع العام –القطاع الخاص– مؤسسات الحكومية ، وادارتهم بكل كفاءة وتحديد آليات تنسيقها مع متطلبات الاهداف التنموية .

14- تعد البيئة من القضايا المهمة التي تحتاج الى المزيد من الاهتمام من قبل الحكومة فضلاً عن التحديات المناخية ومشكلات انبعاثات الغازات والتي لها آثار سلبة على البيئة ، فضرورة وضع الاستدامة البيئة في مقدمة الاهتمامات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة ولا سيما المياه والطاقة

والصرف الصحي وتغيير المناخ ووعي الافراد بخطورتها ، ومواجهة تداعيات التغيير المناخي الذي يهدد اوضاع الفئات الهشة وهدر الموارد المائية للافتقار الى السدود لخزنها .

15- ضرورة اطلاع كل الوزارات والمحافظات على النتائج المتحققة في خطط التنمية الوطنية للسنوات السابقة وعملهم على تطوير السياسات وتشخيص مواطن الضعف والخلل لوضع آليات وايجاد حلول لتجاوز السلبيات ، فضلاً عن العمل على اعداد تقارير التنمية البشرية بالاستناد على البيانات والمعلومات والتقارير الحكومية الرسمية .

Conclusion:

The Sustainable Development Goals (SDGs) are connected to the Millennium Development Goals (MDGs) agreed upon by countries worldwide, serving as an action plan to empower the current generation to improve individual living standards and ensure a suitable life for future generations through comprehensive plans. This involves eradicating hunger and poverty and facing all societal challenges to achieve sustainable development goals. Effective and integrated strategic plans with future visions for human development need to be implemented and managed by decision-makers, adopting policies such as economic diversification to reduce reliance on a single commodity, encouraging local production, and increasing the role of the private sector in government programs to strengthen market forces and develop productive and service sectors.

This necessitates political will and law enforcement to achieve social, economic, and political reforms, as well as eliminating administrative and financial corruption. Sustainable development requires efficient planning, execution, and evaluation to determine the correct path for development. It also involves harnessing and investing in capacities and potentials, which require developmental management and leadership capabilities to confront obstacles and challenges and ensure the rights of future generations. Additionally, integrating economic power into the global economy through international partnerships and adopting the principle of fair income distribution among all societal segments based on the rule of law and democratic foundations and social justice to safeguard human rights and achieve a sustainable developmental policy.

In conclusion, the aim is to achieve the Sustainable Development Goals from 2015 to 2030 through effective implementation and collaboration at the global level.

المصادر :

1- الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

2- الدستور العراقي ، مجلس النواب العراقي ، م (34)، بغداد ،ط2 ، نسخة منقحة صادرة من قبل مجلس الوزراء ، 2006 .

3- حسن سالم الزبيدي ، السلوك الاداري والتنمية البشرية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، 2013 .

4- خضير عباس احمد النداوي ، ورقات تحليلية - الفقر في العراق والتحول من ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي سياسي،7 كانون الاول ، العراق ، 2020 .

5- حيدر طالب موسى ، واقع التنمية البشرية في العراق ومؤشراتها ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية – كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المثنى، المجلد الخامس ، العدد الاول ، 2015 .

6- عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، 2005 .

7- بومعراف الياس وعماري عمار، من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد 7، 2007-2009، جامعة الحاج لخضر باتنه .

8- توفيق بوستي ، السياسة الصحية والتنمية المستدامة في الجزائر ، جامعة 8 مالي ، الجزائر .

9- مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مجلة التواصل ، العدد 26 ، جوان ، 2006 .

10- عبد الجبار محمود العبيدي وايوب تنور حمد ، العوامل المحددة لعملية التنمية المستدامة في اقليم كردستان ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 21، العدد 82 ، 2015 .

11- عقيل عيسى محمد وايمان حميد ، دور قطاع التعليم في عملية التنمية الشاملة، مجلة اشراقات تنموية ، المجلد 4 ، العدد 20، 2019 .

12- علي فلاح الزعبي وعبد الوهاب بربكة، مبادئ الادارة :الاصول والاساليب العلمية،دار المناهج للنشر والتوزيع،الاردن، 2013.

13- موسى اللوزي ، التنمية الادارية ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2002 .

14- نائل عبد الحافظ ، ادارة التنمية الاسس والنظريات والتطبيقات العلمية ، زهران للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010 .

15- ميسون علي حسين ، العلاقة بين فلسفة الادارة العامة ومتطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد لدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، العدد 1، المجلد 12 ، 2020.

16- ياسمين محمد العيثاوي واحمد عدنان كاظم ، تقويم أثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة : دراسة في البعد السياسي العربي ، مجلة العلوم السياسية ، المجلد 55 ، 2018 .

17- خضر عباس احمد الندوي ، الفقر في العراق والتحول الى ظاهرة اقتصادية الى مأزق اجتماعي وسياسي ، ورقات تحليلية ، 2020/12/7 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا) ، عمل المرأة في المنطقة العربية : وقائع وآفاق ، نيويورك ، الامم المتحدة ، 2012 .

18- حنان عبد الخضر هاشم ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ارث الماضي وضرورات المستقبل ، مركز دراسات الكوفة ، العدد 2.

19-معن حسين عبد الله ،الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي ودوره في قوة العراق :دراسة في الجغرافية السياسية ،جامعة بغداد، مجلة الآداب ،2021 .

20-فاضل نعمة طاهر وكامل علاوي كاظم، التنمية الاقتصادية في العراق ،المعوقات وسبل النهوض، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 17، العدد 4 ، 2021.

21-ابراهيم حربي، التنمية المستدامة في العراق : المشاكل والحلول ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخاص بالكلية .

22-زيد حبيب حسين ، رؤية تنموية مستجيبة لاقتصاد ما بعد النزاعات في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 18، العدد 67، 2020 .

23-عهود محمود صالح ، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 13 ، العدد 39، 2021.

24-رغد علي حسن ، دور السياسات الامنية في بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 ، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة ، المجلد 2، العدد 62 ،2022 .

25-علياء حسين خلق وعبد الزهرة فيصل ، التجربة التنموية في العراق بين حقائق الفشل ومقومات النجاح ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،المجلد 19، العدد 68 ، 2021 .

26-احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر –الاسكندرية ، 2012 .

27-الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تحول عالمي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، تقرير 1/70، الجمعية العامة ، نيويورك ، 2015 .

28-اميرة خلف لفته، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري: دراسة حالة العراق ، مجلة الهندسة والتكنلوجيا ،المجلد 36، العدد 3، 2018 .

29-ابتهال ناهي شاكر وحامد عبد الحسين وآخرون، التنويع الاقتصادي في العراق: الواقع والتحديات والحلول ،مجلة وارث العلمية، مجلد 4، العدد 9، 2022 .

30-وزارة التخطيط العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات التنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، بغداد ، 2018 .

31- وزارة التخطيط العراقي ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2014 .

32-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ، 2018 -2022.

الخطط والتقارير :

1- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 2019، الولايات المتحدة الامريكية – نيويورك ، 2019.

2- مجلس النواب العراقي ، هيئة النزاهة الاتحادية ، التقرير السنوي ، 2019.

3- البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 1994، نيويورك، 1994.

4- وزارة التخطيط العراقية ، تقرير التنمية البشرية 2014 .

5- وزارة التخطيط العراقي ، خطة التنمية الوطنية 2013-2017 .

6- وزارة التخطيط العراقي ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 .

7- الامانة العامة لمجلس الوزراء ، قرار 53 لسنة 2019 في 2019/2/3 .

8- وزارة التخطيط العراقي ، خطة التنمية الوطنية 2018-2022 .

9- وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد ، 2018 .

10-الامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل ، 2015.

11-الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة 2015

مواقع الالكترونية:

1- بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة ، التنمية المستدامة في الجزائر: بين حتمية التطور وواقع التسيير، على الرابط : www.aniv-chlef.dz.

2- اللجنة التنفيذية للتعافي واعادة الاعمار والتنمية ، ورقة العمل المقترحة ، على الموقع: mop@mop.gov.iq Iraq.

3- عبد الرحيم محمد لافي ، تنمية الموارد ومتطلبات التنمية المستدامة، مؤسسة الفكر العربي،على الموقع : http://www.arabthoght.org.

4- البنك الدولي ، الاستراتيجية الوطنية المتكاملة ، واشنطن ، على الموقع: http://documen-bank.org/curated world.

5- تقرير صندوق النقد الدولي حول تفاقم عجز ديون العراق، 2020، على الموقع : www.aladem.com/index.ph

المصادر الاجنبية :

Development goals [1] About the sustainable Development goals: https://www.unep.org/explore-topics/sustan able-/about-sustainable- Development goals-2023/2/20.

Sources :

1- The effective Iraqi constitution of 2005.

2- The Iraqi Constitution, Iraqi Council of Representatives, Article (34), Baghdad, 2nd Edition, revised version issued by the Council of Ministers, 2006.

3- Hassan Salem Al-Zubaidi, Administrative Behavior and Human Development, Al-Warraq Foundation for Publishing and Distribution, Jordan - Amman, 2013.

4- Khudair Abbas Ahmed Al-Nadawi, Analytical Papers - Poverty in Iraq and the transformation from an economic phenomenon to a socio-political dilemma, December 7, Iraq, 2020.

5- Haider Talib Musa, The Reality of Human Development in Iraq and Its Indicators, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences - College of Administration and Economics, Al-Muthanna University, Volume Five, Number One, 2015.

6- Abdel-Qader Mohamed Abdel-Qader, Contemporary Economic Issues, Alexandria University, Egypt, 2005.

7- Boumaraf Elias and Amari Ammar, for sustainable health development in Algeria, Researcher Magazine, Issue 7, 2007-2009, Haj Lakhdar Batna University.

8- Tawfiq Bosti, Health Policy and Sustainable Development in Algeria, University of 8 Mali, Algeria.
9- Murad Nasser, Sustainable Development and Its Challenges in Algeria, Communication Journal, Issue 26, June, 2006.
10- Abdul-Jabbar Mahmoud Al-Obaidi and Ayoub Tannour Hamad, Factors Determining the Sustainable Development Process in the Kurdistan Region, Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 21, Issue 82, 2015.
11- Aqil Issa Muhammad and Iman Hamid, The Role of the Education Sector in the Comprehensive Development Process, Ishraqat Tanmia Magazine, Volume 4, Issue 20, 2019.
12- Ali Falah Al-Zoubi and Abdel-Wahhab Barbeka, Principles of Management: Principles and Scientific Methods, Dar Al-Manhaj for Publishing and Distribution, Jordan, 2013.
13- Musa Al-Lawzi, Administrative Development, Dar Wael for Publishing, Jordan, 2002.
14- Nael Abdel Hafez, Department of Development, Scientific Foundations, Theories and Applications, Zahran for Publishing and Distribution, Jordan, 2010.
15- Maysoon Ali Hussein, The relationship between the philosophy of public administration and the requirements of sustainable development, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, Issue 1, Volume 12, 2020.
16- Yasmin Muhammad Al-Ithawi and Ahmed Adnan Kazem, Evaluation of the Impact of Reform on Good Governance and Sustainable Development: A Study in the Arab Political Dimension, Journal of Political Science, Volume 55, 2018.
17- Khader Abbas Ahmed Al-Nadawi, Poverty in Iraq and the transformation into an economic phenomenon into a social and political predicament, analytical papers, 7/12/2020 Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Women's Work in the Arab Region: Facts and Prospects, New York, United Nations, 2012.
18- Hanan Abdul Khader Hashem, The reality and requirements of sustainable development in Iraq, the legacy of the past and the necessities of the future, Kufa Studies Center, Issue 2.
19- Maan Hussein Abdullah, Social Dimensions of the Rentier Economy and its Role in the Power of Iraq: A Study in Political Geography, University of Baghdad, Journal of Arts, 2021.
20- Fadel Nima Taher and Kamel Allawi Kazem, Economic Development in Iraq, Obstacles and Ways to Advance, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 17, Issue 4, 2021.
21- Ibrahim Harbi, Sustainable Development in Iraq: Problems and Solutions, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences and the University, the special issue of the scientific conference of the college.
22- Zaid Habib Hussein, A responsive development vision for the post-conflict economy in Iraq, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume 18, Issue 67, 2020.
23- Ohoud Mahmoud Salih, A Future Strategy on the Reality of Financial Sustainability Indicators in Iraq, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 13, Issue 39, 2021.

24- Raghad Ali Hassan, The Role of Security Policies in Building the Iraqi State after 2003, Journal of the Islamic University College, Volume 2, Issue 62, 2022.
25- Alia Hussein Khalq and Abdul Zahra Faisal, The Development Experience in Iraq between the Facts of Failure and the Elements of Success, Iraqi Journal of Economic Sciences, Volume 19, Number 68, 2021.
26- Ahmed Abdel-Fattah Nagy, Sustainable Development in the Developing Society, Modern University Office, Egypt - Alexandria, 2012.
27. Al-Hamdani, Dhari Sarhan Humadi. "Iraqi National Security Challenges and Solutions." *Tikrit Journal for Political Science* 26 (2021)
28- United Nations General Assembly, Global Transformation 2030 Agenda for Sustainable Development, Report 70/1, General Assembly, New York, 2015.
29- Amira Khalaf Lafta, Sustainable Health Development and Its Consequences on the Human Resource: A Case Study of Iraq, Journal of Engineering and Technology, Volume 36, Number 3, 2018.
30- Ibtihal Nahi Shaker, Hamid Abdul-Hussein, and others, Economic diversification in Iraq: reality, challenges and solutions, Warth Scientific Journal, Volume 4, Issue 9, 2022.
31- Iraqi Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Priority Sustainable Development Indicators in Iraq, Baghdad, 2018.
32- Iraqi Ministry of Planning, Private Sector Development Strategy 2014-2030, Central Statistical Organization, 2014.
33- Republic of Iraq, Ministry of Planning, Poverty Reduction Strategy in Iraq, 2018-2022.

Plans and reports:

1- United Nations Development Programme, Human Development Report 2019, United States of America - New York, 2019.
2- Iraqi Council of Representatives, Federal Integrity Commission, annual report, 2019.
3- United Nations Development Programme, Human Development Report 1994, New York, 1994.
4- Iraqi Ministry of Planning, Human Development Report 2014.
5- Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2013-2017.
6- Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2010-2014.
7- The General Secretariat of the Council of Ministers, Decision 53 of 2019 on 3/2/2019.
8- Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2018-2022.
9- Iraqi Ministry of Planning, National Development Plan 2018-2022, Baghdad, 2018.
10- United Nations, Human Development Report 2015, Development in every action, 2015.
11- Central Statistical Organization, Environment and Development Indicators